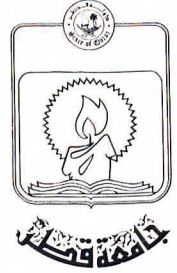


كتبة العزيز  
قسم الدراسات والبحوث

غير مصرح بأدرتها من المكتبة



Qatar University Library  
P.O. Box No. 13 DOHA

Acc. No.

Class No.

Date

# المجلة العلمية

## كلية الإدارة والاقتصاد

### مجلة علمية سنوية محكمة

العدد الثالث

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

**كمية النقود وأثرها على  
الناتج المحلي السعودي  
دراسة قياسية**

١٤٠٥هـ / ١٤٢٨هـ

١٩٨٥م / ١٩٦٠م

د . أحمد حامد قسبي

كلية الاقتصاد والامارة

جامعة الملك عبدالعزيز / جدة

د . وليد عربي هاشم

كلية الاقتصاد والادارة

جامعة الملك عبدالعزيز / جدة

## نبذة تاريخية

لعل الموازنات الحكومية أفضل ما يعكس قصة نمو الاقتصاد السعودي، فلقد نمت الانفاق الحكومي بمعدلات متضاعفة ليرتفع الى أكثر من ٢٠٠ ضعف خلال ٢٢ سنة من ١٤٠٥ مليون ريال عام ١٣٨٠هـ الى ٢٨٤ مليار ريال عام ١٤٠٢هـ مما يدل على توجيه مركز لثروة النفط لدعم وتنشيط وتمويل الاقتصاد السعودي. كما ساهمت السياسة الحكومية في رفع الناتج المحلي السعودي من ٦٢١٠ مليون ريال سعودي في عام ١٣٨٠هـ الى ٥٢٥ مليار ريال في عام ١٤٠٢هـ أي بحوالي ١٠٠ ضعف خلال الفترة ذاتها، (انظر جدول رقم ١) وبالرغم من كون الانفاق الحكومي عامل أساسي وضروري للنمو المتزايد في الناتج المحلي الا انه ليس بعامل كاف اذ يجب ان تتوافر عوامل أخرى مساعدة ومواكبة لنمو الاقتصاد، ومن أهمها توفير الأدوات والمؤسسات النقدية الضرورية لتمويل النشاط الاقتصادي، فالأدوات والوسائل المالية هي الوسيط الحرج الذي من خلاله يتم جمع وتوفير رؤوس الأموال، ومن ثم توجيهها الى الاستثمار والانتاج، وأي عرقلة أو عقبات أمام تحرك رؤوس الأموال هي بالفعل عرقلة لحركة الاستثمار والانتاج وبالتالي عرقلة للتنمية الاقتصادية، لذا فان توفر الأدوات المالية ونضوج الأسواق المالية هو تسهيل للادخار والاستثمار ودعم للتنمية الاقتصادية.

## أدبيات البحث

لقد أوضحت الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية أهمية القطاع النقدي والأدوات والمؤسسات المالية في تحريك عجلة الاقتصاد، بل لقد اقترح بعض الاقتصاديين أن عدم وجود أسواق مالية متقدمة تقوم بتمويل العمليات الاقتصادية هو من أهم العقبات أمام نمو دول العالم الثالث، اذ ان هذه الاسواق هي وسيلة جمع وتوجيه رأس المال والاستثمارات الضرورية لعمليات الانتاج والتنمية.

لقد أصبح رأس المال أو الأدوات المالية من أهم عوامل نمو الاقتصاد، بل أن تقدم القطاع النقدي هو مؤشر أو دليل لنمو الاقتصاد، وعندما لا يتوفر رأس المال أو تكون هناك عوائق لحركة رأس المال أو لتقدم الأدوات المالية فان مسيرة الاقتصاد تتأثر، ولعل أزمة المديونية العالمية وأثرها أو اخطارها على الاقتصاد العالمي ككل، وبالذات على الدول

النامية، هو انعكاس لأهمية وحساسية الدور الذي يلعبه القطاع النقدي في نمو الاقتصاد وتقدمه . (Mckinnon, 1973) .

وبالرغم من التركيز الحالي على مشكلة المديونية العالمية ودور توفير السيولة في التنمية الاقتصادية والذي أصبح موضوع الساعة إلا أن هذا الموضوع ليس بالجديد، فلقد ظهرت الكثير من الدراسات لتوضيح علاقة الأدوات والأسواق المالية بالتنمية منذ منتصف هذا القرن، ونخص بالذكر دراسة الدكتور رونالد ماكنن والتي هي من أوسع وأشمل الدراسات في موضوع دور النقود ورأس المال في التنمية الاقتصادية، فلقد ركزت الدراسة على اقتصاديات كثير من الدول النامية واستطاعت أن تربط ما بين نمو الأرصد النقدي ونمو الناتج القومي والعكس، كما أن دراسات ماكنن قد استطاعت أيضاً أن تربط ما بين تأخر نمو القطاع النقدي وعدم توفر الأدوات المالية وما بين تأخر أو عرقلة التنمية الاقتصادية. كما أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الياباني حقق نمواً في كمية النقود بنسبة أكثر من النمو في إجمالي الناتج القومي حيث نمي المعدل م<sub>٢</sub> إلى الناتج القومي من ٥٦٧. في عام ١٩٥٣ إلى ٩٦٩. ، في عام ١٩٧٠، أما بالنسبة للاقتصاد الألماني فقد نمت نفس النسبة خلال نفس الفترة من ٢٩٧. إلى ٥٢٠. ، أما بالنسبة لكوريا الجنوبية فقد نمت هذه النسبة من ١١٣. إلى ٣٥. خلال عشرة سنوات وهذا من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠، ولقد شاهد اقتصاد الصين الوطنية (تاويان) أكبر درجة من النمو في هذه النسبة والتي ارتفعت من ٠٨. إلى ٤٧. خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠ م. (Mckinnon, 1973)

ولقد حدث العكس في اقتصاديات دول نامية لم تحقق نفس نجاح الاقتصاد الياباني أو الكوري مثل الأرجنتين حيث انخفضت نسبة م<sub>٢</sub> إلى الناتج القومي من ٥٢. إلى ٢٩. خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٩ م، وانخفضت نفس النسبة في البرازيل من ٣٨. إلى ٢٥. خلال نفس الفترة. وقد استخدم الدكتور ماكنن نماذجاً من ١٧ دولة صناعية ونامية، وربطت الدراسة بين تخلف بعض الدول كشيلى والأرجنتين وسياساتها النقدية المقيدة وبين تقدم بعض الدول كاليابان والصين الوطنية وكوريا وسياساتها النقدية المتحررة والموسعة.

كما أوضح ماكنن أن معدلات نمو الرصيد النقدي يمكن أن تستخدم للفصل ما بين الدول الصناعية والدول النامية، بغض النظر عن حجم الناتج القومي أو حجم الرصيد

النقدي فان استخدام نسبة الثاني الى الاول كمقياس لنمو القطاع النقدي وتطوره يفصل ما بين الدول الصناعية والتي عادة ما تكون هذه النسبة عندها أكبر من النصف وترتفع بزيادة حجم الناتج المحلي وما بين الدول النامية والتي عادة ماتكون هذه النسبة عندها أقل من الثلث وتنخفض بانخفاض الناتج المحلي .

وهكذا نجد أن مقياس م<sub>٢</sub> الى الناتج المحلي يمكن استخدامه كمؤشر للفصل ما بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات التي لم تستطع تحقيق تقدم حقيقي في دخلها القومي أو الناتج المحلي . (Mckinnon, 1973).

وبالرغم من أن هذا المقياس هو من أكثر المقاييس استخداما الا انه ليس المقياس الوحيد للرمز الى التوسع في القطاع النقدي ، بل لقد استخدمت دراسات اخرى مقاييس مختلفة ، منها نسبة الودائع البنكية الى عرض النقود أو نسبة الأصول البنكية الى الناتج القومي ، والهدف بالطبع هو تحديد النمو الحقيقي للقطاع النقدي ونموه كنسبة للاقتصاد ككل ومن ثم ربط هذا النمو بالنمو الحقيقي في الناتج المحلي . (Wai, 1956)

وفي دراسة مقارنة لأربع دول نامية (ايران ، غانا ، تايلاند ، اورجواي) وجد الدكتور ادوارد شو ان جميعها قد عاصر نمو شديد وسريع للناتج المحلي ولكمية النقود خلال الفترة ١٩٦٣ الى ١٩٦٨ م . ولكن هذا لا يعني ان هناك توسع في القطاع النقدي أو ان الناتج الحقيقي قد ارتفع . فلقد كان النمو اسميا فقط لكل من غانا واورجواي وحدث تراجع فعلى عند استخدام أرقام حقيقية لكمية النقود والتي انخفضت ايضا كنسبة للناتج المحلي . وأخذت دراسة الدكتور شو ان في كل من الاقتصاد الغاني واورجواي صاحب الانكماش الحقيقي في القطاع النقدي تراجع شديد للدخل الحقيقي والناتج القومي في الفترة خلال الدراسة .

جدول رقم (١)

ايرادات النفط ونفقات الدولة والنتائج المحلي (ملايين الريالات بالأسعار الجارية)

السنة	ايرادات النفط	نفقات الدولة	النتائج المحلي الاجمالي
١٣٨٠	١٣٤٥	١٤٠٥	٦٢١٠
١٣٨١	١٥٢٢	١٦٣٨	٧١٢١
١٣٨٢	١٦٥١	٢١٦٦	٧٨٣٢
١٣٨٣	١٩٢٨	٢٤٥٢	٨٦٥٨
١٣٨٤	٢٢٦٨	٢٦٥٢	١٠١٩٢
١٣٨٥	٢٥٩٢	٣١١٢	١١٠٧٥
١٣٨٦	٣١٦٦	٣٩٦١	١٢٥٧٣
١٣٨٧	٣٩٧٤	٥٠٢٥	١٣٩٢١
١٣٨٨	٣٥٤٧	٤٩٣٧	١٤٦٦٧
١٣٨٩	٤١٩٦	٥٥٣٥	١٦٤٣١
١٣٩٠	٥١٩٨	٥٩٦٦	١٧٣٩٩
١٣٩١	٥٤٣٦	٦٢٩٤	٢٢٩٢١
١٣٩٢	٩٨٥٥	٨١٣٠	٢٨٢٥٨
١٣٩٣	١٢٠٩٨	١٠١٥٩	٤٠٦٠٣
١٣٩٤	٢١١١٠	١٨٥٩٥	٩٩٣١٥
١٣٩٥	٩٤١٩٠	٣٥٠٣٩	١٣٩٥٩٩
١٣٩٦	٩٣٤٨١	٨١٧٨٣	١٦٤٥٢٦
١٣٩٧	١٢١١٩١	١٢٨٢٧٣	٢٠٦٠٥٦
١٣٩٨	١١٤٠٤٢	١٣٨٠٤٨	٢٢٥٤٠١
١٣٩٩	١١٥٠٧٨	١٤٧٩٧١	٢٤٩٥٣٩
١٤٠٠	١٨٩٢٩٥	١٨٨٣٦٣	٣٨٥٨٠٧
١٤٠١	٣١٩٣٠٥	٢٣٦٥٧٠	٥٢٠٥٨٩
١٤٠٢	٣٢٨٥٩٤	٢٨٤٦٥٠	٥٢٤٧١٨
١٤٠٣	١٨٦٠٠٦	٢٤٤٩١٢	٤١٥٢٣٤
١٤٠٤	١٤٥١٢٣	٢٣٠١٨٦	٣٧٢٠٢٣
١٤٠٥	١٢١٣٤٨	٢١٦٣٦٣	٣٢٦٨٣٦

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي - التقرير السنوي - اعداد مختلفة ١٣٩٠، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٤٠١، ١٤٠٥، ١٤٠٧ هـ.

مؤسسة النقد العربي السعودي، ادارة الأبحاث الاقتصادية والاحصاء - النشرة الاحصائية ١٤٠٠ هـ - ١٤٠٥ هـ

أما بالنسبة للاقتصاد الإيراني والتايلاندي فإن القطاع النقدي سجل توسع حقيقي حيث نمت كمية النقود عند استخدام ارقام حقيقية ونمت أيضا كنسبة الى الاقتصاد ككل وفي كل من هذين الاقتصادين صاحب هذا النمو في القطاع النقدي نمو حقيقي في الناتج المحلي وفي معدلات الاستهلاك والدخل . (Shaw, 1973).

وهناك دراسات متعددة ربطت بين توفر الادخارات لتمويل الاستثمارات وبين نمو الاقتصاد القومي وهي علاقة منطقية ومقبولة نظرياً ومدعمة تطبيقياً في ادبيات التنمية الاقتصادية . (Yotopoulos and Nugent, 1976, Winston, 1971, Goldsmith, 1969).

### تطور الرصيد النقدي السعودي

سجل عرض النقود في الاقتصاد السعودي ارتفاعاً شديداً ونمواً مستمراً خلال الفترة الزمنية موضوع هذه الدراسة ، حيث تدل الاحصائيات النقدية في الجدول رقم ٢ على نمو كافة مقاييس عرض النقود من نقود متداولة ن . م . ، ١م ، ٢م ، ٣م بمعدلات كبيرة ، حيث يستخدم البحث رمز ن . م . ليرمز للنقود المتداولة خارج البنوك من ريبالات ورقية وهلالات معدنية في الاقتصاد السعودي وم ١ ترمز لهذه النقود زائد الودائع الفورية لدى البنوك التجارية ، م ٢ تضيف على ذلك الودائع الآجلة لدى البنوك التجارية وم ٣ تضيف الى ذلك الودائع الأخرى شبه النقدية .

فمثلا ارتفع حجم النقود المتداولة من حوالي ٥١٥ مليون ريال عام ١٣٨٠هـ الى حوالي ٣٥,٣١٨ مليون ريال في عام ١٤٠٥هـ أي انه تضاعف حوالي سبعون ضعفاً خلال الخمس وعشرون سنة تحت الدراسة .

ولكن معدل النمو الضخم هذا يبدو صغيرا اذا ما قورن بمعدل نمو الأدوات أو المقاييس النقدية الأخرى ، فمثلا لقد نمت المقياس (م ١) بحوالي تسعون ضعفاً خلال نفس الفترة الزمنية وذلك من ٩١٣ مليون ريال في عام ١٣٨٠هـ الى ٨٢٣٩٥ مليون ريال في عام ١٤٠٥هـ .

وارتفع المقياس (م ٢) بحوالي ٩٠ ضعفاً أيضاً ولكن في خلال احدى وعشرون سنة فقط ، وذلك من ١,٥٨٢ مليون ريال في عام ١٣٨٤هـ الى ما يزيد عن ١٢٠ ألف مليون ريال في عام ١٤٠٥هـ .

جدول رقم (٢)  
عرض النقود (الأسعار الجارية)

السنة	١٢	٢٢	٣٢	ن.م.
١٣٨٠	٩١٢,٨	—	—	٥١٤,٥
١٣٨١	٩٩٩,٧	—	—	٦٢٥,٩
١٩٨٢	١٠٨١,٢	—	—	٦٧٢,٥
١٩٨٣	١٣٠٩,٤	—	—	٨٤٧,١
١٣٨٤	١٤٨١,٥	١٥٨٢,١	١٨١٧,١	٩٦٣,٧
١٣٨٥	١٦٣١,٦	١٧٤٧,٢	١٩٩٥,٣	١٠٦١,٧
١٣٨٦	١٨٨٦,١	٢٠٦٩,٣	٢٣٤٢,٥	١٢١٩,٥
١٣٨٧	٢١٢٩,٥	٢٣٨٠,٨	٢٦٩٢,٣	١٣٧٠,٢
١٣٨٨	٢٢٦٩,٩	٢٦٢٢,٨	٢٩٣٤,٩	١٤٦٠,١
١٣٨٩	٢٤٠٥,٦	٢٨١٥,٣	٣١٢٧,٥	١٥٦٧,٥
١٣٩٠	٢٥٢٣,٤	٣٠٨٤,٧	٣٣٩٢,٢	١٦٥٥,٨
١٣٩١	٢٧٩٥,٠	٣٥٢٥,٤	٣٩٠٤,٠	١٧٨٨,٢
١٣٩٢	٣٧٤٧,٠	٤٥٩٨,٤	٥١٤٤,٤	٢٢٨١,٦
١٣٩٣	٥٢٥٤,٥	٦٠٥٥,١	٧٠٢٠,٥	٢٩٤٣,٤
١٣٩٤	٧٧٨٣,٥	٨٩٠٤,١	١٠٤١٣,٢	٤٠٧٢,٨
١٣٩٥	١٤١٠٧,٦	١٥٧١٧,١	١٧٩٨٢,٢	٦٦٨٠,٥
١٣٩٦	٢٤١٩٤,٥	٢٦٠٨٦,١	٢٩٩٥٢,٤	١٠٥٨٧,٤
١٣٩٧	٣٦٣٦٠,٣	٣٨٧٤٨,٥	٤٤٢٧٠,٧	١٥٥٦٧,٢
١٣٩٨	٤٦٥٨٩,٥	٥٠٧٢٣,١	٥٦١٥٦,٠	١٨٨٢٥,٩
١٣٩٩	٥٣٠٣٥,٢	٥٩٤٢٧,٥	٦٦٨٠١,٤	٢٢٨٣٧,٥
١٤٠٠	٥٨٨٣٣,٢	٧١١٦٣,٦	٨٠١٧٩,٢	٢٥٦٨٢,١
١٤٠١	٦٧٨٢٧,٩	٩٠٦٢٧,٤	١٠٣٥٠٩,٣	٢٨٨٢٦,٥
١٤٠٢	٨٢٣٧٤,١	١١١٢١٨,٥	١٢٩٣٩٦,٣	٣٤٠٩١,٧
١٤٠٣	٨٦٣٨١,٥	١١٧٠٢٧,٦	١٣٤٤٧٣,٨	٣٦١٤٧,٤
١٤٠٤	٨٣٢٨٨,٧	١١٩٤٥٠,٦	١٤٤٧٣٦,٢	٣٤٨١٣,٤
١٤٠٥	٨٢٣٩٤,٨	١٢٠٠١٥,٩	١٤٥٣٩٨,٩	٣٥٣١٧,٦

المصدر : مؤسسة النقد السعودي ، تقارير لسنوات مختلفة

ن.م. : النقد المتداول خارج البنوك

١م : النقد المتداول + الودائع تحت الطلب

٢م : الودائع الآجلة

٣م : الودائع الأخرى شبه النقدية



وارتفع المقياس (م ٣) بمعدل متقارب وذلك من حوالي ١٨١٧ مليون ريال في عام ١٣٨٤هـ الى أكثر من ١٤٥ الف مليون ريال في عام ١٤٠٥هـ.

وهذه المعدلات الضخمة من النمو تدل على توسع سريع في القطاع النقدي ولكن لا تدل بالضرورة على زيادة حقيقية في هذا القطاع. فلننتقل من أن هذه الزيادة حقيقية لا بد من النظر الى أرقام التضخم خلال الفترة نفسها، وهذه الأرقام تدل على انه لم يصاحب الزيادة في المعروض من النقود ارتفاع مماثل في مستويات الأسعار أو معدلات التضخم، فباستثناء فترة معينة من التسعينات لم يعان الاقتصاد السعودي من معدلات تضخم مرتفعة (انظر جدول رقم ٣). لذا يبدو أن النمو السريع والتوسع في الأدوات النقدية كان توسع حقيقي وليس اسمي فقط، ويقوم البحث بعدة اختبارات احصائية وقياسية كما يقوم أيضا بتوثيق احصائيات الرصيد النقدي ومقارنتها باحصائيات اقتصاديات دول أخرى مما يدل على تشابه في هذا المجال مع كثير من دول أخرى نجحت في تطوير وتنمية اقتصادها.

### كمية النقود كنسبة من الناتج المحلي

لقد تم حساب حجم كمية النقود بمختلف تعاريفها كنسبة من اجمالي الناتج المحلي السعودي وذلك للفترة تحت الدراسة، والتي تم تقديمها في جدول رقم (٤)، وعند استعراض هذه الاحصائيات نجد أن حجم عرض النقود قد ارتفع كنسبة الى اجمالي الناتج المحلي وذلك بمختلف المقاييس التي استخدمتها هذه الدراسة فالاحصائيات المدرجة في جدول رقم (٤) تدل على نمو الحجم النسبي للنقود بمختلف المقاييس التي استخدمناها نسبة الى اجمالي الناتج المحلي، حيث نمت النقود المتداولة لتصبح ١١، من حجم الناتج المحلي في عام ١٤٠٥هـ وذلك بعدما كانت ١٠٪ في عام ١٣٨٤هـ أي انها نمت بحوالي ١٠٪ خلال هذه الفترة الزمنية، ولكن النمو الأكبر كان في الأدوات النقدية المتطورة، فلقد نمت المقياس م ١ الى الناتج المحلي بأكثر من ٧٠٪ خلال ذات الفترة، وذلك من ١٤٥، في عام ١٣٨٤هـ إلى ٢٥٢، في عام ١٤٠٥هـ وكان معدل النمو أكبر للمقياس م ٢ نسبة الى الناتج المحلي والذي نمت بأكثر من الضعف أي بحوالي ١٤٠٪ خلال نفس الفترة او من ١٥٥، في عام ١٣٨٤ الى ٣٦٧، في عام ١٤٠٥هـ.

جدول رقم (٣)  
الرقم القياسي لتكلفة المعيشة  
(على أساس ١٤٠٣هـ)

السنة	الرقم القياسي	مقدار التغير
١٣٩٠	٣٠,٢	==
١٣٩١	٣١,٦	٤,٦٤
١٣٩٢	٣٣,٠	٤,٤٣
١٣٩٣	٣٨,٣	١٦,١٠
١٣٩٤	٤٦,٥	٢١,٤١
١٣٩٥	٦٢,٦	٣٤,٦٢
١٣٩٦	٨٢,٣	٣١,٤٧
١٣٩٧	٩١,٧	١١,٤٢
١٣٩٨	٩٠,٣	١,٥٣
١٣٩٩	٩٢,٠	١,٨٨
١٤٠٠	٩٥,٣	٣,٥٩
١٤٠١	٩٨,١	٢,٩٣
١٤٠٢	٩٩,٢	١,١٢
١٤٠٣	١٠٠	٠,٨١
١٤٠٤	٩٨,٨	١٠٣-
١٤٠٥	٩٥,٦	٣,٢٤-
١٤٠٦	٩٢,٧	٣,٠٣-
١٤٠٧	٩١,٩	,٨٦-

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي، تقارير لسنوات مختلفة

جدول رقم (٤)  
نسب النقود للنتائج المحلي

السنوات	ن م ناتج محلي	٣٢ ناتج محلي	٢٢ ناتج محلي	١٢ ناتج محلي
١٣٨٤	,٠٩٥	,١٧٨	,١٥٥	,١٤٥
١٣٨٥	,٠٩٦	,١٨٠	,١٥٨	,١٤٧
١٣٨٦	,٠٩٧	,١٨٦	,١٦٥	,١٥٠
١٣٨٧	,٠٩٨	,١٩٣	,١٧١	,١٥٣
١٣٨٨	,٠٩٩	,٢٠٠	,١٧٩	,١٥٥
١٣٨٩	,٠٩٥	,١٩٠	,١٧١	,١٤٦
١٣٩٠	,٠٩٥	,١٩٥	,١٧٧	,١٤٥
١٣٩١	,٠٧٨	,١٧٠	,١٥٤	,١٢٢
١٣٩٢	,٠٨١	,١٨٢	,١٦٣	,١٣٣
١٣٩٣	,٠٧٢	,١٧٣	,١٤٩	,١٢٩
١٣٩٤	,٠٤١	,١٠٥	,٠٨٩	,٠٧٨
١٣٩٥	,٠٤٨	,١٢٩	,١١٣	,١٠١
١٣٩٦	,٠٦٤	,١٨٢	,١٥٩	,١٤٧
١٣٩٧	,٠٧٦	,٢١٥	,١٨٨	,١٧٦
١٣٩٨	,٠٨٤	,٢٤٩	,٢٢٥	,٢٠٧
١٣٩٩	,٠٩٢	,٢٦٨	,٢٣٨	,٢١٣
١٤٠٠	,٠٦٧	,٢٠٨	,١٨٤	,١٥٢
١٤٠١	,٠٥٥	,١٩٩	,١٧٤	,١٣٠
١٤٠٢	,٠٦٥	,٢٤٧	,٢١٢	,١٥٧
١٤٠٣	,٠٨٧	,٣٢٤	,٢٨٢	,٢٠٨
١٤٠٤	,٠٩٤	,٣٨٩	,٣٢١	,٢٢٤
١٤٠٥	,١٠٨	,٤٤٥	,٣٦٧	,٢٥٢

المصدر : الجدول رقم ١ ، ٢ نفس البحث .

وسجل مقياس نمو م<sub>٣</sub> بالنسبة للنتائج المحلي أكبر معدل نمو حيث ارتفع بحوالي ١٥٠٪ خلال نفس الفترة، من ١٧٨، في عام ١٣٨٤هـ إلى ٤٤٥، في عام ١٤٠٥هـ.

وكافة هذه النتائج تؤيد التوسع النسبي في عرض النقود نسبة الى اجمالي الناتج المحلي وتدل على أن نمو عرض النقود كان مواكب بل زاد عن معدل النمو في اجمالي الناتج المحلي، وعند مقارنة هذه النتائج الى نتائج سابقة لدراسات على اقتصاديات دول اخرى نجد تشابه كبير بالرغم من ان حجم م<sub>٣</sub> الى الناتج المحلي لم يصل الى ٥٠٪ وهي النسبة الجارية في اقتصاد كثير من الدول الصناعية الا انه تعدى نسبة الثلث والتي تنطبق على اقتصاديات الدول النامية، وبصفة عامة فان اتجاه التوسع النسبي لكمية النقود في الناتج المحلي هو اتجاه شبيه بتجربة دول كثيرة نجحت في تنمية اقتصادها كما ذكر سابقا، ونستعرض في جدول رقم (٥) احصائيات بعض هذه الدول لمقارنتها مع نتائج احصائيات الاقتصاد السعودي، ونلاحظ ان جميعها بالأرقام الجارية.

وعند استعراض النتائج في جدول رقم (٥) نجد تشابه كبير بين تجربة الاقتصاد الكوري والاقتصاد الصيني والاقتصاد السعودي، فعدا عن فرق في الحقة الزمنية بحوالي عشرة سنوات، يبدو أن الاقتصاد السعودي يمر بمرحلة توسع في القطاع النقدي شبيهة جدا بتلك التي سجلها الاقتصاد الكوري والصيني خلال تطورهما.

### التطور النسبي لكمية النقود

في هذا الجزء سوف تتم دراسة مدى تطور الرصيد النقدي بمعنى الاتجاه الى الأدوات النقدية الأكثر تطورا والتوسع في استخدامها، ولقياس هذا الاتجاه تم اجراء عدة اختبارات احصائية لمقارنة النمو النسبي للأدوات النقدية المتطورة وما اذا كان هناك ابتعاد نسبي في الأدوات البسيطة كالنقود المتداولة.

وهنا تم اجراء نوعين من الاختبارات الاحصائية وتم رصد نتائجها في الجدول رقم (٦) حيث تم حساب نسبة مقاييس النقود الأكثر تطورا الى المقياس ن. م. وفي نفس الجدول حساب نسبة المقاييس المتطورة كنسب لبعضها البعض. وتم تقديم كافة النتائج للفترة تحت الدراسة (راجع الجدول رقم ٦)، وعند استعراض هذه النتائج نجد:

أولاً: أن عرض النقود بمختلف المقاييس المستخدمة قد ارتفع بالنسبة الى حجم النقود

المتداولة، فمثلاً ارتفعت نسبة م ١ الى النقود المتداولة ن . م . من ١,٧٧ في عام ١٣٨٠ الى ٢,٣ في عام ١٤٠٥ وارتفعت نسبة م ٢ الى النقود المتداولة من ١,٦٤ في عام ١٣٨٤ هـ الى ٣,٣٩ في عام ١٤٠٥ هـ، أي بأكثر من الضعف خلال هذه الفترة، وارتفعت نسبة م ٣ الى النقود المتداولة من ١,٨٨ في عام ١٩٨٤ هـ الى ٤,١٢ في عام ١٤٠٥، أي بحوالي ٢٢٠ في المائة خلال ٢١ عاماً، وارتفاع هذه النسب يدل على توسع نسبي في استخدام الأدوات النقدية الأكثر تطوراً من النقود المتداولة كالودائع البنكية وهذا مؤشر لنضوج وتطور القطاع النقدي واتجاه تدريجي نحو الأدوات النقدية المتطورة، لذا فإن الرصيد النقدي السعودي لم ينمو فقط وإنما أيضاً تطور.

فبالإضافة الى ارتفاع المعروض من النقود بمختلف المقاييس كان هناك ارتفاع نسبي أكبر للأدوات النقدية المتطورة بحيث ارتفعت مثلاً (م ٣) وهي أشمل مقياس للأدوات النقدية المختلفة لتصبح أكثر من أربعة أضعاف النقود المتداولة عندنهاية فترة هذه الدراسة بينما لم يكن يساوي ضعف النقود المتداولة في عام ١٣٨٠ هـ.

ثانياً: ارتفعت المقاييس النقدية الأكثر شمولاً بالنسبة لبعضها البعض حيث ارتفع معدل المقياس م ٣ بالنسبة لكل من المقياسين م ٢ و م ١ فمثلاً كانت نسبة م الى م ١ في عام ١٣٨٥ هـ تساوي ١,٢٢ فأصبحت ١,٧٦ في عام ١٤٠٥ هـ أي ان هذه النسبة نمت بحوالي ٤٠٪ خلال عشرون عاماً. وكانت نسبة م ٣ الى م ٢ تساوي ١,١٤ في عام ١٣٨٥ هـ وأصبحت ١,٢١ في عام ١٤٠٥ هـ أي انها نمت بحوالي ٦٪ خلال عشرون عاماً.

أما نسبة م ٢ الى م ١ فلقد نمت أيضاً بحوالي ٤٠٪ وذلك من ١,٠٦ في عام ١٣٨٤ هـ الى ١,٤٥ في عام ١٤٠٥ هـ. وهذا يدل على شمولية التحرك تجاه الأدوات النقدية الأكثر تطوراً بالنسبة للأدوات النقدية التقليدية كالنقود المتداولة أو المسكوكة مثلاً (راجع جدول رقم ٦).

جدول رقم (٥)

مقارنة نتائج الاحصائيات السعودية مع احصائيات بعض الدول الأخرى

نسبة م ٢ الى الناتج المحلي<sup>(١)</sup>:

السنة	كوريا <sup>(٢)</sup>	السنة	الصين الوطنية (تايبوان) <sup>(٢)</sup>	السنة	المملكة العربية السعودية
		١٩٥١	, ٠٨٦٩	١٣٨٤	, ١٥٥
١٩٦٠	, ١١٣٥	١٩٥٢	, ١١٤٩	١٣٨٥	, ١٥٨
١٩٦١	, ١٣٩٥	١٩٥٣	, ١١١٨	١٣٨٦	, ١٦٥
١٩٦٢	, ١٤٨٣	١٩٥٤	, ١٣٠٠	١٣٨٧	, ١٧١
١٩٦٣	, ١١٢٩	١٩٥٥	, ١٢٨٨	١٣٨٨	, ١٧٩
١٩٦٤	, ٠٩١٣	١٩٥٦	, ١٣٣١	١٣٨٩	, ١٧١
١٩٦٥	, ١٢٠٥	١٩٥٧	, ١٥٧٤	١٣٩٠	, ١٧٧
١٩٦٦	, ١٥٠٦	١٩٥٨	, ٢٠١٤	١٣٩١	, ١٥٤
١٩٦٧	, ٢٠٣٥	١٩٥٩	, ٢٠٤١	١٣٩٢	, ١٦٣
١٩٦٨	, ٢٥٩٦	١٩٦٠	, ١٩٧٦	١٣٩٣	, ١٤٩
١٩٦٩	, ٣٢٧٦	١٩٦١	, ٢٥١٩	١٣٩٤	, ٠٨٩
١٩٧٠	, ٣٤٩٩	١٩٦٢	, ٢٧٣٧	١٣٩٥	, ١١٣
		١٩٦٣	, ٣١٣٥	١٣٩٦	, ١٥٩
		١٩٦٤	, ٣٤٤٠	١٣٩٧	, ١٨٨
		١٩٦٥	, ٣٥٧٤	١٣٩٨	, ٢٢٥
		١٩٦٦	, ٣٩٥٩	١٣٩٩	, ٢٣٨
		١٩٦٧	, ٤٠٦٦	١٤٠٠	, ١٨٤
		١٩٦٨	, ٤٠٧٤	١٤٠١	, ١٧٤
		١٩٦٩	, ٤٢٩٧	١٤٠٢	, ٢١٢
		١٩٧٠	, ٤٦٦٨	١٤٠٣	, ٢٨٢
				١٤٠٤	, ٣٢١
				١٤٠٥	, ٣٦٧

(١) جميع الاحصائيات بالأرقام الجارية.

(٢) (Mckinnon 1973, 104 - 114)

جدول رقم (٦)

نسب مقاييس التقييس النقيود

٢٤ / ٣٢	١٢ / ٣٢	١٢ / ٢٢	٣٢ / ٣٢	٣٢ / ٢٢	١٢ / ٣٢	السنة
—	—	—	—	—	١,٧٧	١٣٨٠
—	—	—	—	—	١,٦٠	١٣٨١
—	—	—	—	—	١,٦١	١٣٨٢
—	—	—	—	—	١,٥٥	١٣٨٣
١,١٤	١,٢٢	١,٠٦	١,٨٨	١,٦٤	١,٥	١٣٨٤
١,١٤	١,٢٢	١,٠٧	١,٨٧	١,٦٤	١,٥	١٣٨٥
١,١٣	١,٢٤	١,٠٩	١,٩٢	١,٦٩	١,٦	١٣٨٦
١,١٣	١,٢٦	١,١١	١,٩٦	١,٧٣	١,٦	١٣٨٧
١,١١	١,٢٩	١,١٥	٢,٠٠	١,٧٨	١,٦	١٣٨٨
١,١١	١,٣٠	١,١٧	١,٩٩	١,٧٩	١,٥	١٣٨٩
١,٠٩	١,٣٤	١,٢٢	٢,٠٤	١,٨٦	١,٥	١٣٩٠
١,١٠	١,٣٩	١,٢٦	٢,١٨	١,٩٧	١,٦	١٣٩١
١,١١	١,٣٧	١,٢٢	٢,٢٥	٢,٠١	١,٦	١٣٩٢
١,١٥	١,٣٣	١,١٥	٢,٣٨	٢,٠٥	١,٨	١٣٩٣
١,١٦	١,٣٣	١,١٤	٢,٥٥	٢,١٨	١,٩	١٣٩٤
١,١٤	١,٢٧	١,١١	٢,٦٩	٢,٣٥	٢,١	١٣٩٥
١,١٤	١,٢٣	١,٠٧	٢,٨٢	٢,٤٦	٢,٣	١٣٩٦
١,١٤	١,٢١	١,٠٦	٢,٨٤	٢,٤٨	٢,٣	١٣٩٧
١,١٠	١,٢٠	١,٠٨	٢,٩٨	٢,٦٩	٢,٥	١٣٩٨
١,١٢	١,٢٥	١,١٢	٢,٩٢	٢,٦٠	٢,٣	١٣٩٩
١,١٢	٠,٣٦	١,٢٠	٣,١٢	٢,٧٧	٢,٣	١٤٠٠
١,١٤	١,٥٢	١,٣٣	٣,٥٨	٣,١٤	٢,٤	١٤٠١
١,١٦	١,٥٧	١,٣٥	٣,٧٩	٣,٢٦	٢,٤	١٤٠٢
١,١٤	١,٥٥	١,٣٥	٣,٧٢	٣,٢٣	٢,٤	١٤٠٣
١,٢١	١,٧٣	١,٤٣	٤,١٥	٣,٤٣	٢,٤	١٤٠٤
١,٢١	١,٧٦	١,٤٥	٤,١٢	٣,٣٩	٢,٣	١٤٠٥

المصدر : جدول رقم ٢ نفس البحث

## الاختبارات القياسية

يسعى البحث الى اختبار معنوية العلاقة أو أثر كمية النقود على التنمية، فالنمو المتوافق ما بين هذين العاملين لا يدل بالضرورة على ارتباط معنوي وان كان يوحى بوجود مثل هذه العلاقة، ويلاحظ أن الدراسات السابقة التي تم عرضها لم تقدم أي اختبارات قياسية ولكنها اكتفت بتوثيق النمو المتوافق بين كمية النقود والنتائج المحلي، ويقوم البحث الحالي باجراء اختبارات قياسية لتحديد ما اذا كان هناك ارتباط معنوي بين كمية النقود والنتائج المحلي، ولكن يجب هنا ملاحظة نقطتين هامتين:

أولاً: لا يسعى البحث الى قياس درجة أو مقدار الارتباط ما بين النتائج المحلي وكمية النقود وانما لقياس ما اذا كان هناك ارتباط معنوي ما بين الاثنين. ولذا فان مقدار او دقة معامل عامل كمية النقود ليس هو العامل الذي يهتم به البحث هنا بصفة أساسية وانما معنوية هذا المعامل.

ثانياً: لا يهدف البحث الى تحديد دالة الطلب على النقود او استنتاج كمية الاصدار وانما يهدف الى تحديد أثر اصدار النقود على النتائج المحلي وهي عكس العلاقة المعروفة بين النتائج المحلي وكمية النقود حيث انه من المعروف أن كمية النقود هي متغير تابع والنتائج المحلي متغير مستقل يؤثر في كمية النقود، بينما نجد أن كمية النقود تعامل هنا كعامل مستقل لتوضيح أثرها على النتائج المحلي (عامل تابع).

ولتحديد هذا الأثر نحتاج الى اختبارات قياسية تقوم أولاً بتحديد ما اذا كان هناك ارتباط معنوي ما بين العاملين وهما كمية النقود والنتائج المحلي، وثانياً تحديد اتجاه السببية أو ما اذا كانت العلاقة ناتجة عن تأثير النتائج المحلي بالاصدار النقدي أو العكس.

(١) الاختبارات القياسية لتحديد معنوية الارتباط ما بين النتائج المحلي وكمية النقود:

١/١ من أكثر الاختبارات القياسية شيوعاً طريقة المربعات الصغرى والتي أظهرت ارتباطاً معنوياً وطردياً بين النتائج المحلي وعرض النقود حسب مختلف معاييرها فالمعادلات ٤-١ في جدول رقم (٧) والتي اختبرت على التوالي العلاقة بين النتائج المحلي وكل من النقود المتداولة (١ م)، (٢ م)، (٣ م) كل على حدة، وقد أبرزت جميعها



ارتباطاً معنوياً مرتفعاً وطردياً بين هذه العوامل والنتائج المحلي، كما أن كل من قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) أو اختبار (F) قد أثبتا قبول تلك الاختبارات احصائياً.

وتم إعادة اختبار هذه العلاقات بين النتائج المحلي وعرض النقود ولكن باضافة عامل الزمن وذلك في جدول رقم (٨).

وتمت اضافة عامل الزمن كعامل مستقل بهدف استيعاب النمو الذاتي كالذي جرى على كثير من النشاطات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، فهذه الفترة الزمنية كما ذكرنا أظهرت نمواً سريعاً لمختلف القطاعات الاقتصادية ولذا فان اضافة عامل الزمن (Time Variable) يهدف الى استيعاب أثر النمو الاقتصادي الشامل ويحاول أن يفصل بينه وبين العلاقة الفعلية (ان وجدت) للعوامل الأخرى في المعادلة أو العلاقة بين الناتج المحلي وكمية النقود والمعادلات ١ - ٤ التي اختبرناها سابقاً.

وبالرغم من اضافة عامل الزمن والمقاس بالرمز (t) في المعادلات القياسية ١-٤ في (جدول رقم ٨) الا ان الارتباط ما بين الناتج المحلي ومقاييس النقود المختلفة التي استخرجناها (أو النقود المتداولة م١، م٢، م٣) ظل ارتباط معنوي هام وطردي كما هو موضح في نماذج الاختبارات المرصودة في الجدول نفسه، فلقد أبرزت جميع هذه الاختبارات القياسية علاقة معنوية طردية هامة ما بين الناتج المحلي ومقاييس النقود المختلفة.

بل ونلاحظ أن نتائج هذه الاختبارات القياسية قد تحسنت عن الاختبارات السابقة في جدول رقم (٧) وذلك بالنسبة لاختبارات (T) و ( $R^2$ ) (انظر جدول رقم ٨).

وبالرغم من أن هذه المعادلات استخدمت الأرقام الجارية للنتائج المحلي الا أن أثر تغير الأسعار خلال الفترة تحت الدراسة لم يكن بالدرجة التي تمنعنا من الوصول الى النتائج المذكور. فكما سبق ذكره لم يسجل الاقتصاد السعودي درجة من التضخم مماثلة للارتفاع الذي حدث في الناتج المحلي والذي ارتفع بحوالي خمسون ضعفاً خلال فترة الدراسة (جدول رقم ١) بينما لم تسجل الأسعار الا ارتفاعاً بمقدار الضعفين خلال الفترة (جدول رقم ٢).

جدول رقم (٧)  
نتائج معادلات قياسية

1- GDP = 10337 (.609) RSQ : .904 PERIOD : 1964 - 1985	+	12.39 CC (13.69) CRSQ : .904 F= 187.4 D- W : 0.762
1* - GDP = 18114 (0.43) RSQ : .931	+	11.17 CC (5.68) CRSQ = .928
2 - GDP = 17578 (1.05) RSQ : .903 PERIOD : 1960 - 1985	+	5.13M1 (13.63) CRSQ = .898 F: 185.9 D-W : 0.746
2* - GDP = 24629 (0.6)	+	4.64 M1 (5.74)
3 - GDP = 30112 (1.62) RSQ : .872 PERIOD: 1960 - 1985	+	3.67 M2 (11.68) CRSQ = .866 F : 136.4 D-W : 0.518
3* - GDP = 29556 (.934) RSQ : .934		3.20 M2 (4.24) CRSQ = .931
4- GDP = 43995 (2.0) RSQ: .811 PERIOD: 1960 - 1985	+	3.29 M3 (9.26) CRSQ = .802 F : 85.82 D-W : 1.496

GDP : إجمالي الناتج المحلي  
CC : م . م . ن  
M1 : م ١

M2 : م ٢  
M3 : م ٣

المعادلات المعدلة للارتباط ما بين الأخطاء العشوائية\* .

تم استخدام طريقة COCHRANE - ORCUTT لتصحيح الارتباط في الأخطاء العشوائية لأول ثلاث معادلات ولكن لم نحصل على تحسن مذكور في الناتج بعد إجراء هذا التصحيح .

## جدول رقم (٨)

### نتائج معادلات قياسية

1- GDP = -861.6 (-,02) RSQ : .904 PERIOD : 1960 - 1985	+	11.52 CC (4.55) CRSQ : .894	+	1973.1 t (0.37) F : 89.73 D-W : 0.763
1*- GDP = 18094 (0.22) RSQ : .913	+	11.17 CC (2.18) CRSQ : .923	+	3.16 t (0.00)
2- GDP = 1938.8 (.06) RSQ : .904 PERIOD : 1960 - 1985	+	4.65 M1 (4.54) CRSQ = .894	+	2626.8 t (.51) F : 89.59 D-W : 0.750
2*- GDP = 19880 (.24) RSQ : .933	+	4.52 M1 (2.2) CRSQ : .925	+	722.4 t (0.07)
3- GDP = 14178 (-.37) RSQ : .883 PERIOD : 1960 - 1985	+	2.765 M2 (3.66) CRSQ : .871	+	6928.4 t (1.32) F : 71.56 D-W : 0.586
3*- GDP = 50911 (0.48) RSQ : .935	+	3.57 M2 (2.21) CRSQ : .927		3260.8 t (-0.27)
4- GDP = -54554 (-1.90) RSQ : .901 PERIOD : 1960- 1985	+	1.8851 M3 (4.40) CRSQ : .890	+	13375 t (4.16) F : 86.47 D-W : 1.21
4*- GDP = -85743 (- 1.31) RSQ : .930	+	0.8116 M3 (2.070) CRSQ : .92	+	193355 t (4.18)

المعدلات المعدلة ما بين الأخطاء العشوائية\*.

٢/١ باستخدام المربعات الصغرى قامت الدراسة أيضاً باختبار مدى أثر أو ارتباط درجة التطور في الرصيد النقدي مع الناتج المحلي السعودي فمن المتوقع أن يكون هناك ارتباط طردي ما بين نمو الاقتصاد والتطور في الأدوات النقدية المستخدمة في هذا الاقتصاد.

لذا تم اختيار خمس معادلات لابرز العلاقة الاحصائية ما بين الناتج المحلي من جهة وما بين المعايير المختلفة التي استخدمت لقياس تطور الرصيد النقدي وهي :

$$١٤ \setminus ٠٠٠٠٠ ، ٢٢ \setminus ٠٠٠٠٠ ، ٣٢ \setminus ٠٠٠٠٠ ، ٣٢ \setminus ٢٢ ، ٣٢ \setminus ٢٢$$

وحصلنا أيضاً على نتائج جيدة لهذه الاختبارات القياسية، فلقد دلت المعادلات ١-٤ (انظر الجدول رقم ٩) أن هناك ارتباط معنوي هام وطردي ما بين الناتج المحلي ودرجة تطور الأدوات النقدية حسب المعايير التي اخترناها. فلقد ظهرت علاقة معنوية وطرديّة ما بين كافة مقاييس تطور الرصيد النقدي وما بين الناتج المحلي.

وأيضاً حصلت المعادلة ١-٢ والتي تربط ما بين الناتج المحلي والمقاييس ١٤ \setminus ٠٠٠٠٠ و ٢٢ \setminus ٠٠٠٠٠ على نتائج جيدة بالنسبة لاختبارات (T) و (R<sup>2</sup>).

وكان الاستثناء الوحيد بالنسبة للمعادلة رقم ٥ والتي لم تدل على ارتباط معنوي هام ما بين الناتج المحلي والعامل ٢٢ \setminus ٣٢ ، ولكن يبدو أن هذه النتيجة كانت بسبب ارتباط العاملين ٣٢ و ٢٢ ببعضهما البعض الى درجة كبيرة، فكلاهما يمثل تعريفاً واسعاً لكمية النقود ويشمل أدوات نقدية متطورة ربما لم تنتشر في الاقتصاد السعودي الا مؤخراً، لذا لم يكن الفرق ما بين العاملين كبيراً بمعنى انها كانا يقيسان معلومات متقاربة، ولذا فاننا نتوقع ان لا يتغير المقياس ٢٢ \setminus ٣٢ كثيراً خلال الفترة تحت الدراسة، ونؤيد هذا الاعتقاد بالاحصائيات المرصودة في جدول رقم (٢)، وأيضاً كدليل على هذا نشير الى الانخفاض الكبير في رقم اختبار (R<sup>2</sup>) بل نرى انه تحول الى رقم سالب مما يدل على وجود خلل في اختيارنا للعوامل المستقلة في المعادلة (٥) (جدول رقم ٩).

ولكن بالرغم من هذا الاستثناء والذي نبرره بالارتباط الاحصائي ما بين ٣٢ و ٢٢

والذي لم يسمح لنا باجراء اختبارات قياسية دقيقة الا أن نتائج المعادلات ١-٤ (جدول رقم ٩) تظل دليل قوي وجيد على العلاقة ما بين الناتج المحلي ونمو أو تطور الأدوات النقدية .

٣/١ قامت الدراسة أيضاً باختبار العلاقة ما بين مقدار التغير في الناتج المحلي ومقدار التغير في النقود، وهذا لتجنب التغيرات الاسمية في كلا العاملين، وتم رصد نتائج هذه الاختبارات في الجدول رقم (١٠) حيث نري أن العلاقة ليست وثيقة بين العاملين، فأرقام اختبار  $R^2$  منخفضة أو أن قدرة العامل المستقل في المعادلة على تفسير التغير في العامل التابع ضئيلة . ولكن مع ذلك يظل الارتباط معنوي وخصوصاً بالنسبة للتغير في ٢٢ ، وهو المقياس الذي أعطي أفضل نتائج في هذه الدراسة، (معادلة رقم (٣) جدول رقم ١٠)، وكانت كافة الارتباطات ما بين مقاييس التغير في كمية النقود والتغير في الناتج المحلي طردية كما هو متوقع (جدول رقم ١٠).

جدول رقم (٩)  
نتائج معادلات قياسية

1- GDP = -618960	+	401850	M1/CC
(6.23)		(8.13)	
RSQ : .768		CRSQ : .756	F: 66.06
PERIOD : 1960 - 1985		D-W : 0.409	
1*- GDP = -353490	+	269620	M1/CC
(-1.53)		(2.43)	
RSQ : .913		CRSQ : .908	
2- GDP = -473260	+	272370	M2/CC
(-8.63)		(12.17)	
RSQ : .881		CRSQ : .875	F: 148.0
PERIOD : 1960 - 1985		D-W : 0.502	
2*- GDP = -416690	+	242420	M2/CC
(-3.14)		(4.78)	
RSQ : .942		CRSQ : .939	
3- GDP = -178430	+	137910	M3/CC
(-1.84)		(3.81)	
RSQ : .420		CRSQ : .390	F: 14.49
PERIOD : 1960 - 1985		D-W : 0.638	
3*- GDP = 146590	+	17970	M3/CC
(1.01)		(1.19)	
RSQ : .905		CRSQ : .900	
4-GDP = -951420	+	941180	M2/M1
(-3.14)		(3.73)	
RSQ : .411		CRSQ : .381	F: 13.93
PERIOD : 1960 - 1985		D-W : 0.157	
4*- GDP = -434370	+	490210	M2/M1
(-1.36)		(2.07)	
RSQ : .917		CRSQ : .912	
5- GDP = 302620	+	118240	M3/M2
(1.51)		(0.63)	
RSQ : .021		CRSQ : -.028	F: 428
PERIOD : 1960 - 1985		D-W : 0.139	
5*- GDP = 149770	+	34257	M3/M2
(0.97)		(0.64)	
RSQ : .90		CRSQ : .89	

\* المعادلات المعدلة للارتباط ما بين الأخطاء العشوائية.

جدول رقم (١٠)  
نتائج اختبارات قياسية

1 - CGDP = -2982 (-. 190) RSQ : .147 PERIOD : 1964 - 1985	+	10.96 (1.76) CRSQ : .099 D-W : 1.29	CCC F : 3.10
1* - CGDP = 8976.7 (0.37) RSQ : .289	+	1.98 (0.26) CRSQ : .249	CCC
2 - CGDP = - 1850 (-.12) RSQ : .16 PERIOD : 1960 - 1985	+	4.37 (1.85) CRSQ : .11 D-W : 1.193	CM1 F : 3.43
2* - CGDP = 4065.7 (0.19) RSQ : .42	+	2.36 (0.82) CRSQ : .27	CM1
3 - CGDP = -8322 (-.56) RSQ : .24 PERIOD : 1960 - 1985	+	4.08 (2.41) CRSQ : .20 D-W : 1.016	CM2 F : 5.82
3* - CGDP = -11432 (-0.54) RSQ : .41	+	4.4 (2.07) CRSQ : .39	CM2
4 - CGDP = 15403 (1.32) RSQ : .127 PERIOD : 1960 - 1985	+	.610 (1.62) CRSQ : 078 D-W : 1.11	CM3 F : 2.61
4* - CGDP = 14150 (0.72) RSQ : .321	+	.332 (0.99) CRSQ : .284	CM3

التغير في المعدلات المعدلة للارتباط ما بين الأخطاء العشوائية . C.\*

## (٢) الاختبارات القياسية لتحديد اتجاه السببية ما بين كمية النقود والنتائج المحلي :

أخيراً تم إجراء اختبارات قياسية لتحديد اتجاه السببية ما بين كمية النقود والنتائج المحلي، فكما أسلفنا يهدف البحث إلى استخلاص أثر الرصيد النقدي على النتائج المحلي وليس العلاقة ما بينهما، فالارتباط ما بين هذين العاملين واضح ومقبول، حيث تصبح تغيرات الأسعار جزءاً من النتائج المحلي وإيضاً جزءاً من مقاييس كمية النقود، ولهذا قمنا سابقاً باستخدام عامل الزمن ونسب مقاييس كمية النقود ومعدلات النمو (أنظر أعلى) لتجنب بقدر الامكان التغيرات الاسمية والتي قد لا تعكس شىء سوى التغير في الأسعار. وبالطبع البدائل المستخدمة هنا ليست هي البدائل المثلى، ولكن بغياب الأرقام القياسية المقبولة للتضخم لكافة سنوات البحث فإننا لا نستطيع استخدام الاحصائيات الحقيقية، ونكتفي بما سبق تقديمه لاثبات علاقة طردية ومعنوية هامة ما بين كمية النقود والنتائج المحلي.

وعدا ذلك فإن هدف البحث الأساسي هو عزل وتحديد أثر كمية النقود على النتائج المحلي ولذا نحتاج إلى اثبات أن كمية النقود تؤثر بالفعل على النتائج المحلي، ولذا تم إجراء بعض الاختبارات القياسية والتي تم توضيح نتائجها في الجدول رقم (١١) والتي تدل جميعها على عدم وجود مبرر للاعتقاد أن التغير في كمية النقود بسبب تغير في النتائج المحلي، وعلى هذا الأساس لا يبدو أن للقطاع النقدي دور قيادي في دور الاقتصاد السعودي.

فكما هو واضح من جدول رقم (١١) إضافة مقياس النقود ن. م أو م ١ لم يساعد في تفسير التغيرات في النتائج المحلي، كما هو واضح في انخفاض اختبار  $R^2$  في المعادلتين ٢ و ٣، وحتى عند ارتفاع هذا الاختبار في المعادلتين ٤ و ٥ والتي تسعى لقياس أثر م ٢ و ٣م، فإن اختبار المعنوية لمقاييس النقود ظلت جميعها غير مقبولة.



## جدول رقم (١١)

### نتائج اختبارات قياسية

1 - GDP = 24885 (1.45) RSQ : .910 PERIOD : 1960 - 1985	+	.948 GDPL (13.51) CRSQ : .905 SSR : .54571E11		F = 182.6 df 18
2 - GDP = 25195 (1.41) RSQ : .911 PERIOD : 1960 - 1985	+	.994 GDPL (3.79) CRSQ = .901 SSR : .54463 E11	+	-.66 CCL (1.18) F = 86.43 df 17
3 - GDP = 14178 (-.37) RSQ : .911 PERIOD : 1960 - 1985	+	2.765 GDPL (3.66) CRSQ = .901 SSR : .53986E11	+	6928.4 M1L (1.32) F = 87.27 df 17
4 - GDP = 213094 (1.26) RSQ : .921 PERIOD : 1960 - 1985	+	1.261 GDPL (5.75) CRSQ = .912 SSR : .48171E11	+	1.380 M2L (-1.50) F = 98.83 df 17
5 - GDP = .20964 (1.25) RSQ : .923 PERIOD : 1960 - 1985	+	1.266 GDPL (6.23) CRSQ = .914 SSR : .46964E11	+	-1.212 M3L (-1.66) F = 101.59 df 17

L : سنة متأخرة

SSR : جمع تربيع الأخطاء العشوائية

df : درجات الحرية

وقد قام البحث بتطبيق اختبار قياسي لتحديد السببية على المعادلات في الجدول رقم (١١) حيث تم الحصول على النتائج التالية:

(أ) بالنسبة لاختبار كمية النقود المتداولة كعامل لا يسبب الناتج المحلي فان اختبار (F) كان

$$F_{1,17} = \frac{.54571E11 - .54463E11 / 1}{.54463E11 / 17} = .03$$

ونلاحظ أن هذا الاختبار شبيه بالذي ورد في مقال الدكتور حافظ والدكتور الضراط (وهو أسلوب سارجنت) والذي يشمل اجراء المعادلة (حافظ والضراط، ١٩٨٣).

$$X_t = \sum_0^N b_i y_{t-i} + \sum_1^N C_i X_{t-i}$$

حيث لو كانت العوامل ( $b_i$ ) معنوية فان العامل (y) يؤثر على تحديد العامل (x).

$$F_{V_1, V_2} = \frac{(RSS_a - RSS_b) / V_1}{RSS_b / V_2}$$

وهذا الأسلوب يستخدم اختبار (F) فيقوم على أساس أن ( $RSS_a$ ) تمثل مجموع مربعات الأخطاء العشوائية في المعادلة المتضمنة فقط القيم المتباطئة للمتغير المستقل، و ( $RSS_b$ ) تمثل مجموع مربعات الأخطاء العشوائية من المعادلة المتضمنة القيم المتباطئة لكل من المتغيرات التابعة والمستقلة، و  $V_1$  تمثل عدد من المعاملات المقدرة للمتغير المستقل المتباطيء، و  $V_2$  تمثل عدد درجات الحرية في المعادلة المتضمنة القيم المتباطئة لكل من المتغيرات التابعة والمستقلة، (حافظ والضراط صفحة ٥٧) ولكن في اختبارات هذا البحث لم تكن هناك قيم متباطئة للمتغير التابع.

(ب) اختبار م كعامل لا يسبب الناتج المحلي :

$$F_{1,17} = \frac{.54571E11 - .53986E11 / 1}{.53986E11 / 17} = .2$$

(ج) اختبار م ٢ كعامل لا يسبب الناتج المحلي :

$$F_{1,17} = \frac{.54571E11 - .48171E11 / 1}{.48171E11 / 17} = 2.2$$

(د) اختبار م ٣ كعامل لا يسبب الناتج المحلي :

$$F_{1,17} = \frac{.54571E11 - .46964E11 / 1}{.46964E11 / 17}$$

وبما أن المقدار الحرج لـ  $F_{1,17}$  عند أدنى مستوى معنوي مقبول ( $F_{1,17} \text{ (at 95\%)} = 4.45$ ) كان أكبر من أي من النتائج المحصلة في الاختبارات السابقة، فإننا لا نستطيع رفض أي من النظريات المقدمة بأن كمية النقود لا تسبب الناتج المحلي، وبالطبع لم تكن هذه النتائج متوقعة، فلقد شاهدنا الرصيد النقدي السعودي يسجل معدلات نمو مشجعة وسريعة دعت الى تأكيد أثره في التنمية الاقتصادية الشاملة، ولذا ربما كان القصور في توضيح هذا الأثر ناتج عن الاختبارات القياسية المستخدمة في هذا البحث، وليس في النظرية التي قام عليها.

## الخلاصة والتوصيات

اهتمت هذه الدراسة باختبار مدى نمو وتطور الرصيد النقدي السعودي ومدى مواكبته وارتباطه بالنمو في الناتج المحلي، حيث تم تجميع وتحليل الاحصائيات والبيانات المتعلقة بالرصيد النقدي والتي دلت بصورة واضحة على نمو في سائر الأدوات النقدية المستخدمة أو بمعنى آخر في كافة مقاييس النقود (ن. م. ، ١٣، ٢٣، ٣٣) إضافة الى أن التطور المستمر والملاحظ في كمية النقود قد حقق تطوراً ونمواً نسبة الى الناتج المحلي بصفة عامة ونمواً بالنسبة الى بعضه البعض بحيث أصبحت الأدوات النقدية المتقدمة تمثل جزءاً أكبر خلال الفترة تحت الدراسة. وجميع هذه التغيرات تؤيد نمو وتطور الاقتصاد القومي السعودي وتشابه مع قصص نمو اقتصاديات دول صناعية شاهدت مثل هذه المراحل.

وباستخدام معادلات قياسية تم اختبار النمو المتحقق في الرصيد النقدي ومقاييس النقود المختلفة وعلاقتها بالنمو في الناتج المحلي، حيث دلت النتائج الاحصائية على وجود علاقة طردية ومعنوية هامة ما بين الناتج المحلي وحجم النقود بمختلف مقاييسها التي تم استخدامها.

كما أشارت النتائج الاحصائية أيضاً الى علاقة معنوية وطردية بين الناتج المحلي ودرجة تطور الرصيد النقدي، مما يؤكد الارتباط الهام ما بين هذين العاملين.

وبالطبع تظل هناك مشكلة عدم استخدام التغيرات الحقيقية ولكن حاولت الدراسة أن تتفادي ذلك باستخدام مقدار التغير في العوامل المختلفة والتي أيضاً دلت على علاقة طردية ومعنوية ما بين مقاييس كمية النقود والناتج المحلي.

وانتقلت الدراسة الى اختبار السببية ما بين هذين العاملين، وكما تؤيد النظرية الاقتصادية أثر مباشر وقوي للناتج المحلي على كمية النقود، هناك أيضاً أدلة على اتجاه معاكس للتأثير، حيث تؤثر التغيرات في كمية النقود على اجمالي الناتج المحلي، وبالرغم من تأييد النظرية الاقتصادية لهذا الاعتقاد، الا ان البحث الحالي لم يستطع أن يقدم أي دعم قياسي، ونعتقد أن هذا قصور في الاختبارات التطبيقية وليس في النظرية الأساسية، لذا نأمل أن تستمر الدراسات في هذا المجال لتوضيح طريقة ارتباط أو اعتماد الناتج المحلي على الرصيد النقدي مما يؤهلنا لتسخير القطاع النقدي في خدمة الاقتصاد القومي.

## قائمة المراجع العربية

- (١) مؤسسة النقد العربي السعودي . التقرير السنوي . أعداد مختلفة .
- (٢) مؤسسة النقد العربي السعودي ، إدارة الأبحاث الاقتصادية والاحصاء - النشرة الاحصائية لعام ١٤٠٠ ، ١٤٠٥ هـ .
- (٣) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، خطط التنمية .
- (٤) وزارة التخطيط ، منجزات خطط التنمية ، ١٣٩٠ - ١٤٠٣ هـ ، حقائق وأرقام ١٤٠٤ هـ .
- (٥) وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، الخطط الخمسية الثلاث المختلفة ، ١٣٩٠ - ١٣٩٥ هـ ، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ .

## قائمة المراجع الأجنبية

- Al . Basheer, Faisal Safouq, (1977), " A Structural Econometric Model of the Saudi Economy" 1960- 1970. New York: John Wiley & Sons.
- Central Planning Organization. (1390 A.H.), "Kingdom of Saudi Arabia Development Plan".
- .Hafiz, Omar Zoheer and Darrt, Ali Farag, (1983), "A Monetary Model for Inflation in the Saudi Economy." Jeddah: Center of Scientific Research, King Abdul Aziz University.
- Mckinnon, R.T. (1973), "Money and Capital in Economic development", Washington: Brookings Institution.
- Ministry of Planning . Kingdom of Saudi Arabia. "The Second Development Plan (1395- 1400 A.H./ 1975-1980 A.D.)"
- Ministry of Planning . Kingdom of Saudi Arabia. "Third Development Plan (1400-1405 A. H./1980- 85)"
- Ministry of Planning, Kingdom of Saudi Arabia "Fourth Developent Plan (1405- 1410 A.H./ 1985-1990)"
- Shaw, E.S. (1973), "Financial Deepening in Economic Development" New York: Oxford University Press.
- The Europe Year Book, A World Survey, Europa Publications Ltd. London, Vol. II of Years 1960-1986.
- The International Monetary Fund, (1988), "International Financial Statistics", Washington D.C.
- Wai, U Tun, "Interest Rates in The Organized Money Markets of Underdeveloped Countries, "International Monetary Fund Staff Papers, Vol. 5, No. 2, August 1956, pp. 249- 50,pp 252- 3, p. 255,p. 258, pp. 276-8.
- Yotopoulos, B. A. And J.B. Nugent (1976). "Economics of Development: Empirical investigations". New York: Harber & Row Publishers.